

ساجي إلباز*

نُخب إستراتيجية في إسرائيل . تركيبتها، مصدر قوتها وشرعيتها

تسعى هذه المقالة إلى الإجابة على هذه الأسئلة وغيرها، من خلال عرض المجتمع الإسرائيلي كجسم مكوّن من ثلاث مجموعات قوة: نخبة سياسية، نخبة عسكرية ونخبة اقتصادية. هذه المجموعات الثلاث هي «نُخب إستراتيجية»، لأنها تمتلك القوة وقدرة التأثير على عمليات صنع القرارات، كما تمتلك الموارد التي تزيد بكثير عما تمتلكه مجموعات القوة الأخرى، ناهيك عن الجمهور العام أو الطبقات المستضعفة منه بالطبع.

يستند الادعاء المركزي الذي تقترحه هذه المقالة إلى فرضية تقول إن تبدّل النخب في إسرائيل يُترجم إلى تحولات أيديولوجية، لكن هذه لا تشدّ عن «إطار المعقولة» التي تحظى بالإجماع. فالعامل البنيوي يملئ منظومة ثابتة مسبقاً من العلاقات بين النخبة السياسية، بصرف النظر عن انتمائها الحزبي، وبين النخبتين العسكرية والاقتصادية، فيما يشكل القرب الشخصي

نحن نعتقد، في العادة، بأن مجموعة كبيرة تتغلب على مجموعة أصغر منها في الصراع على القوة والسيطرة، في المنافسة على الموارد وفي التأثير على النظام القائم. وبالطريقة ذاتها، نستنتج أن الأغلبية أكثر أهمية من الأقلية، وأن الحزب الحاكم يجسد إرادة الأغلبية (النسبية) وأفضلياتها في النظام الديمقراطي. غير أن هذا «المنطق السليم» لا يصمد في امتحان الواقع العملي. بل العكس تماماً هو الصحيح. في «العالم الحقيقي»، الصغير تحديداً هو الذي ينتصر على الكبير. كيف يحدث هذا؟ كيف تفلح مجموعة صغيرة في مراوغة مجموعة كبيرة، التحكم بها بل وإقناعها بأنها تخدم مصالح الأغلبية، رغم المس الحاصل بها؟ وهل سيطرة مجموعة صغيرة على الأغلبية هي أمر جيد أم شرٌّ لا بد منه؟

* باحث ومحاضر في قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، متخصص في الإعلام السياسي وبنية النخب في إسرائيل.

السؤال المركزي الذي أشغل باحثي العلوم الاجتماعية على مدى سنوات طويلة جداً هو: من هو المتحكم؟ أي: من هو الذي يمتلك القوة؟ ثمة ثلاث مدارس - تعددية، نخبوية وماركسية. تختلف في فرضيات الأساس التي تضعها بشأن ماهية القوة الاجتماعية، مدى توزيعها وهوية المسكين بها.

القيمة الثانية هي جزء من مفهوم أوسع يُسمى هنا: «ثقافة الأمن». هذه الثقافة هي كلّ شامل يقوم على قيم أساس عسكرية تخترق الحيز المدني، وعلى الاشتغال الدائم بقضايا الأمن القومي، من خلال استبعاد مجالات العمل المدنية عن جدول الأعمال العام، والميل إلى اختيار حلول عسكرية للمشكلات السياسية. على هذا النحو، حافظت النخب السياسية - الحزبية طوال سنوات عديدة على أجواء عامة جوهرها «حالة طوارئ»، إلى جانب التمييز الحاد والواضح بين «صديق» دولة إسرائيل وبين «عدو»ها.

الليبرالية الاقتصادية، التي تقوم على قيمتين أساسيتين: الحرية (liberty) ومركزية الفرد، هي المركب الثالث في جوهر إسرائيل القيمي. وفقاً للمفهوم الليبرالي، من حق الأفراد خدمة شؤونهم ومصالحهم دون أي قيود، دون أن يكونوا عبيداً لمصالح أشخاص آخرين، ناهيك عن مصالح الدولة (فريدمان، ١٩٧٨). أصبح الإيمان الفلسفي بحرية الفرد الطبيعية عقيدة اقتصادية متسقة اكتسبت حيزاً في إسرائيل أيضاً، خلال الثمانينيات، ثم بصورة أكثر ملموسة في مطلع التسعينيات، مع تسريع وتيرة سياسة الخصخصة التي قلصت مشاركة الدولة ودورها في الاقتصاد.

توفر هذه القيم شرعية أخلاقية للسياسة الداعمة للنزعات القومية اليهودية الإثنو-جمهورية من جهة، وللليبرالية الاقتصادية من جهة أخرى. وهي تعلق على أي خلاف سياسي، وتُعتبر منصفة من الناحية الأخلاقية، كما أنها تساعد في صقل المواقف الجارية، وفي أحيان كثيرة تكون المواقف القائمة تجسيداً للأيديولوجية السائدة.

نخبوية ونخب مركزية

السؤال المركزي الذي أشغل باحثي العلوم الاجتماعية على مدى سنوات طويلة جداً هو: من هو المتحكم؟ أي: من هو الذي يمتلك القوة؟ ثمة ثلاث مدارس - تعددية، نخبوية وماركسية - تختلف في فرضيات الأساس التي تضعها بشأن ماهية القوة الاجتماعية، مدى توزيعها وهوية المسكين بها. تشدد المدرسة التعددية على توزيع القوة، بينما تضع المدرسة النخبوية تركيز

والمؤسساتي بينها واقعاً أيديولوجياً، بطريقة نخبوية. بالارتكاز على الأدبيات البحثية، جرى تطوير موديل يفترض أن مجموعات القوة الثلاث التي تحتل مراكز القوة الأساسية في المجتمع الإسرائيلي تستخدم وسائل الاتصال وجهاز التعليم والثقافة في سبيل تجنيد قبول جماهيري واسع للنظام القائم ومن أجل تبرير سلطتها وسيطرتها. ومن ضمن أشياء أخرى، تضع مجموعات القوة هذه منظومة قيمية مركزية تحظى بإجماع عام، مقوماتها الأساسية هي: أ. دولة يهودية؛ ب. ثقافة أمنية؛ ت. ليبرالية اقتصادية. كل واحدة من موضوعات المنظومة المركزية هذه يتم إنتاجها، نسخها وتوزيعها على الجمهور بواسطة وسائل الإعلام والمؤسسات التعليمية والثقافية - أي: آليات الموافقة والقبول الأيديولوجية الخاضعة لسيطرة النخب.

القيمة الأولى التي تجسد الصهيونية، بتعريفاتها المختلفة، أكثر من أي قيمة أخرى، هي: دولة يهودية. لقد خضعت الديانة اليهودية لعملية «تأميم» في مسيرة بناء المشروع الصهيوني، ثم تعمقت وتكثفت إثر إنشاء دولة إسرائيل (شنهاف، ٢٠٠٤). حق اليهود في دولة لهم تُبَت في «وثيقة الاستقلال»، الوثيقة التأسيسية لدولة القومية اليهودية، سواء من الناحية الرمزية أو من الناحية القانونية. دولة إسرائيل هي المركز اليهودي السيادي الوحيد في العالم، والذي أقام تماثلاً بين الهوية القومية الإسرائيلية والهوية اليهودية - الدينية، طبقاً للقانون. عملياً، جرت منذ قيام الدولة محاولة واضحة لتحديد مصدر شرعيتها، على ضوء التوتر الناشئ بين الأساس الديني الذي قامت عليه الدولة وبين الرغبة في منحها شرعية علمانية وكونية. وقد تمثل حلّ هذا التوتر في تمويه الحدود ما بين المبادئ الدينية والعلمانية؛ أي - بين الدين والقومية. أثارت المكانة المركزية التي يحتلها الدين اليهودي في هوية الدولة وثقافتها السياسية جدلاً نقدياً واسعاً - لا يزال يدور في هوامش السياسة والأكاديميا في إسرائيل - حول مكانة المواطنين الفلسطينيين فيها.^١ ولكن، بما يعني هنا، من المهم أن ننظر (سواء بدافع التعاطف أو من منطلق نقدي) إلى قيمة الدولة باعتبارها روح الصهيونية.

تتيح الدولة الحديثة للجسم السياسي الذي يقف على رأسها استجماع قوة هائلة بصورة لم تكن معروفة من قبل. ليس في مقدور أي دولة، ولو الأكثر ديمقراطية، المحافظة على النظام العام والأمن (الداخلي والخارجي) بدون استخدام القوة، الجسدية أو الرمزية. الجهة الموكلة من طرفها بحيازة الموارد المادية والثقافية ورصدها / توزيعها على المجتمع هي فئة قليلة من الأشخاص.

النخبة السياسية (الحزبية): تركيز القوة، إلى جانب توزيعها

كي نفهم كيف تترجم القوة السياسية - الحزبية إلى قوة في ميادين ثقافية أخرى؛ أي إلى تأثير مصمّم من قبل النخب على المضامين التربوية والإعلامية، يتعين علينا أولاً تحليل مصطلح القوة ثم تحديد أصحاب القوة في المجتمع. الفرضية الضمنية المتوارية في عرض الأمور على هذا النحو هي أن المؤسسات الاجتماعية المختلفة خاضعة للسياسة الحزبية، وليس العكس. وهذه، كما سنرى لاحقاً، تبعية بنوية غير قابلة للفك.

تتيح الدولة الحديثة للجسم السياسي الذي يقف على رأسها استجماع قوة هائلة بصورة لم تكن معروفة من قبل. ليس في مقدور أي دولة، ولو الأكثر ديمقراطية، المحافظة على النظام العام والأمن (الداخلي والخارجي) بدون استخدام القوة، الجسدية أو الرمزية.^٢ الجهة الموكلة من طرفها بحيازة الموارد المادية والثقافية ورصدها / توزيعها على المجتمع هي فئة قليلة من الأشخاص. في الأنظمة الديمقراطية، تحصل هذه الفئة من الأغلبية على شرعية سيطرتها، فقط بعد ضمان إجراء انتخابات بصورة سليمة وحرّة. لكن هذا لا يعني أن الشعب، صاحب السيادة، هو صاحب الكلمة والرقابة النهائيين على جدول الأعمال العام وعلى استخدام الخير العام. والسؤال المركزي الذي يُطرح في هذا السياق: من المتحكّم فعلاً؛ أي: من الذي يمتلك القوة؟

تعمل النخبة السياسية - الحزبية في إسرائيل وسط منظومة من الترتيبات والبنى الاجتماعية التي تحفظ وتكرس التقسيمات والتراتبيات القائمة في المجتمع. ولهذه الغاية، تمتلك هذه النخبة فيضاً كبيراً من المعلومات التي تشكل أحد موارد القوة. وحسب فوكو، فإنّ من غير الممكن الفصل بين المعرفة والقوة. طبقاً لهذا المنطق، تنمو المعرفة من قوة معينة، ثم يعود تطور المعرفة وتراكمها ليصبح قوة، في نهاية المطاف، بيد من يمتلكها (Foucault, 1980). تصبو النخبة، في إسرائيل

القوة في الصدارة، كما تتطرق المدرسة الماركسية أيضاً إلى تركيز القوة، لكن في سياق اقتصادي. استند معظم المفكرين الكلاسيكيين الذين درسوا المجتمع الإسرائيلي، بالتحليل، إلى المدرسة التعددية (كما انعكست في كتاب هوروفيتس وليسك، «مخّن في اليوتوبيا») أو المدرسة الماركسية (كرمي وروزنفيلد، شبيرا وبيلد هم المعبرون الأبرز عنها). استند قلائل منهم (مثل شبيرا وعتسيوني - هليفي) إلى المدرسة النخبوية. تحاول هذه المقالة تحليل علاقات القوة في المجتمع الإسرائيلي من وجهة نظر نخبوية والاستئناس على فرضيات الأساس التي قامت عليها دراسات سابقة بشأن تركيز القوة في أيدي نخبة واحدة، سياسية - حزبية، فقط (كما يعتقد شبيرا) أو عدد من النخب، من دون تحديد أي منها هي التي تمتلك القوة الأكبر (كما يظهر من كتابات عتسيوني - هليفي).

في صلب هذه المقالة، إبراز للنقد الموجّه إلى تركيز القوة بين يدي جسم مصغّر، مكون من ثلاث نخب: سياسية - حزبية، عسكرية واقتصادية، تصمم، معاً وكل على حدة، الأيديولوجيا السائدة. مكانة هذه النخب وقوتها، حتى قياساً بنخب أخرى في المجتمع الإسرائيلي، مكشوفة وواضحة. ثمة، في سياقات عديدة، درجة من التوافق فيما بينها حول قضايا جوهرية، أمنية واقتصادية، وهو (التوافق) ما يعلو على أي خلافات بين ارتباطات أو ميول سياسية - حزبية وعلى أي مواجهات محتملة.^٢

لا تشمل النخبة في إسرائيل أكثر من مئات. وهي تضم أشخاصاً مركزيين من ثلاثة مراكز قوة تؤثر بدرجة كبيرة على جدول الأعمال العام في إسرائيل: (١) نخبة سياسية (حزبية) - أعضاء الحكومة والكنيست. (٢) نخبة عسكرية - جميع الضباط أعضاء هيئة القيادة العامة للجيش الإسرائيلي. (٣) نخبة اقتصادية - رجال الأعمال أصحاب الرساميل الكبيرة، مالكو شركات الاتصالات العملاقة التي تسيطر على مجالات تجارية متنوعة.

كما في أماكن أخرى من العالم، إلى نقل جزء من المعرفة التي في حوزتها إلى الجمهور العام، عبر وكلاء الثقافة والتنشئة الاجتماعية، بغية التحكم بتعريفات النظام القائم. هكذا، مثلاً، فإن وجود جهاز تعليمي موحد، خاضع لرقابة مهيمنة، يعتمد غير قليل من غسل الدماغ التلقيني في المضامين التعليمية وفي الرسائل التربوية، من شأنه أن يكرس فهماً محافظاً وغير نقدي للواقع. ولأن الأمر كذلك، من المهم توضيح كيفية ترجمة مبادئ التفكير القومية لدى النخب السياسية - الحزبية إلى مضامين تربوية مهيمنة، بمعزل تام، تقريباً، عن التحركات السياسية وعن التحولات الاجتماعية التي تحصل في الحيز العام.

مضامين الثقافة والوعي التي تنجح النخبة في نشرها وزرعها بين المواطنين هي التي ترسم حدود ما يمكن اعتباره مقبولاً، معقولاً، جديراً وممكناً - في ما يتعلق بكيفية إدارة الدولة وبالعلاقات التي ينبغي أن تسود بين الدولة ومواطنيها. وكما يبدو، تعكس مضامين الوعي المذكورة وجهة نظر النخبة ومصالحها.

يصبح منظور المجموعة المهيمنة؛ أي النخبة، جزءاً من «الحس السليم» أو من «المفهوم ضمناً» لدى المواطنين. إنه أفق أو باردايم، بمعنى منظومة قطعية جازمة لفهم الواقع، يجري تذويتها بصورة متواصلة دائمة، دون وعي لحقيقة أنها مذوّنة، بواسطة الجهاز التعليمي، الطقوس الرسمية، وسائل الإعلام، دور النشر وما إلى ذلك. وفي حالات كثيرة، لا يعترف الفرد بالمصدر الاجتماعي لأرائه ودوافعه. والسبب في ذلك أن هذه المنظومة الجازمة، أو الأيديولوجية السائدة، تؤثر في وعي الأفراد وكأنها شفافة، غير مرئية.

من خلال القنوات الأيديولوجية، مثل الثقافة والأدب، تتبنى الأغلبية لغة الأقلية ووجهة نظرها. وفي نهاية المطاف، يتبنى الأفراد الخاضعون لأشخاص آخرين القيم الأيديولوجية الخاصة بأصحاب القوة ويتقبلونها ويتمثلونها كأنما هي خاصتهم، في الأصل. يقود هذا الوضع هؤلاء إلى ارتضاء موقعهم في التدرج الهرمي كأنه أمر طبيعي، حتمي، أو كأنه شيء يخدم مصالحهم. بهذا المعنى، يمكن الحديث فعلاً - كما فعل ماركس - عن وعي زائف. ذلك أن النخبة تستطيع في حالة الهيمنة دفع الفئات السكانية المضطّدة أو المستضعفة إلى تبني وجهات نظر لا تتسق مع مصالحها هي وتتناقض بأنّها تمثل الصالح العام.

مركزية النخبة السياسية في إسرائيل

تتشكل النخبة السياسية في إسرائيل، كما أشرنا آنفاً، من

أعضاء الحكومة والكنيست، من الائتلاف ومن المعارضة. يستأثر رئيس الحكومة، بكونه صاحب الصلاحية السياسية الأعلى في إسرائيل، بالقدر الأكبر من القوة، قياساً بأعضاء النخبة الآخرين. وغالباً ما يكون موقف رئيس الحكومة من القضايا السياسية، الأمنية والاقتصادية الأكثر أهمية وحساسية مخيماً على الانشغال في الموضوع قيد البحث ومحدد زاوية النظر العامة إلى جوانب إضافية أخرى مرتبطة به. فمكانته، تأثيره على عملية صناع القرارات وقدرته على تصميم جدول الأعمال العام - هي، كلها، تعبير عن قوته.

تتولى النخب السياسية تنظيم المواقف والمعتقدات السياسية وصقلها في تشكيلات متسقة، وبعد ذلك فقط يقوم الجمهور بـ «استهلاكها» (Feldman, 1988). وتبعاً لهذا، تتبلور نظم التفكير والاعتقاد لدى الجماهير وتتكتل حول قيم جوهرية تنتجها النخب أصلاً، أو تدعمها، ما يجعلها فوق أي نقد. هذا ما حصل خلال مؤتمر كامب ديفيد سنة ٢٠٠٠، حين تبدل الخطاب بشأن القدس. من التابو المطلق في السجال الإسرائيلي العام، تحولت المدينة العاصمة إلى مسألة خلافية. وقد بينت استطلاعات الرأي العام التي أجريت بالتزامن مع المداولات التي كانت تجري في كامب ديفيد، وفي موازاتها، أن تغييراً قد طرأ في موقف الجمهور من القدس («هآرتس»، ٢٧/٧/٢٠٠٠، ص ٢). ويدل هذا التحول على مدى قوة الرسالة التي تبثها النخبة، من خلال وسائل الإعلام. ولئن كان قيل للجمهور، حتى تموز ٢٠٠٠، إن من المحذور مجرد التفاوض حول القدس، فقد أتت قمة كامب ديفيد لتبث رسالة مناقضة. في كلتا الحالتين، تقبل الجمهور، في غالبيته، التغيرات التي أُمليت من عل، من الحكومة.

استخدمت النخبة السياسية وسائل الإعلام، عبر السنوات، لتجنيد الجمهور الواسع في الحرب، استناداً إلى التقدير بأن ثمة إلى جانب المعركة العسكرية معركة مهمة على الوعي العام (Bar-Tal, Oren & Nets-Zehngut, 2014). وقد أحسن التعبير عن ذلك وزير الأمن السابق، موشي (بوغلي) يعلون، حين قال: «الإعلام يشكل، حقاً، أحد الاعتبارات الإستراتيجية في الاستعداد للقتال، كما خلال القتال وبعده أيضاً... ينبغي أن يكون واضحاً أن الحرب، أي حرب، والعسكرية منها أيضاً، تُحسم بالوعي». وفي إعادة صياغة لقول يعلون هذا: الحرب التي لا تُحسم بالوعي، لا بد أن تُحسم سلباً من حيث السمعة والصورة العامة. من هنا، بالإمكان فهم مدى أهمية العلاقات التبادلية بين النخبة المسيطرة والدولة والنظر إلى وسائل الإعلام والمضمون المعروض من خلالها باعتبارهما سلاحاً إضافياً آخر

تبين دراسة حول تمثيل المجتمع الإسرائيلي في الكنيست أن ثمة مجموعات سكانية في إسرائيل غير ممثلة في السلطة التشريعية بما يتناسب مع وزنها النسبي من مجموع السكان (بيكر، ٢٠٠٩). وقد كان الكنيست، منذ بداية طريقه، مؤسسة تميزت بالتمثيل الزائد للمهاجرين من أوروبا الشرقية والوسطى والتمثيل الناقص بصورة بارزة لكل من الشرقيين، العرب، الحريديم والنساء.

وتشكل صورة الدولة، من جهة أخرى. وفي المقابل، يكون مصير المجموعة التي تعاني قلة التمثيل، التي تعني انعدام قدرة التأثير على دائرة صنع القرارات، الغياب عن منصات التمثيل الأخرى أيضاً - الاقتصادية، القضائية، الثقافية، الإعلامية وغيرها.

من المهم التنويه، في هذا السياق، إلى أن الثقافة السياسية في إسرائيل تتيح مشاركة صورية في الحياة الديمقراطية، بواسطة إجراء ديمقراطي ضيق هو حق الانتخاب والترشح للسلطة التشريعية، بشكل أساسي. إلا أن النظام الديمقراطي في منظومة سياسية تشاركية، كما يقول ألوند وفيربا (mond and Verba) في كتابهما الكلاسيكي «ثقافة مدنية» (١٩٦٣)، لا يمكن أن يتحقق سوى بمنح جميع المواطنين القدرة على تصميم الحيز العام والسياسي وعلى اتخاذ القرارات المهمة في الدولة. ليس مثل هذه القدرة من نصيب جميع الفئات الاجتماعية، مما يبقها خارج دوائر التأثير على السياسة الإسرائيلية.

يبقى التمثيل في المنظومة السياسية الإسرائيلية، إذن، جزئياً ومفتقراً إلى بُعدَي الإشراك والاعتراف. فصوت مجموعة أو قابلية رؤيتها، وكذلك قدرتها على مقاسمة الأغلبية رأسمالها الثقافي في الحيز العام الجمعي، تعني المشاركة؛ بينما يمنح عالم الصور العامة، وخصوصاً الطريقة التي يتم تفسيره بها، المجموعات المختلفة الاعتراف، إيجابياً كان أم سلبياً (Silverstone & Georgiou, 2005: 436-437). بكلمات أخرى، يجسد التمثيل السياسي إحضاراً و/ أو تصويراً مرآتياً لمجموعات في الحيز العام وتأثيراً في تصميمه (Downing & Husband, 2005: 3).

النخبة العسكرية: مصدر قوتها ومساهمتها في الثقافة والأمن

تشدد الأدبيات التي تبحث في موضوع العلاقات بين الجيش والمجتمع على تداخل الجيش في حياة الفرد والجماعة باعتباره

في ساحة القتال. غير أن لهذا التناظر الموصوف أعلاه بعداً سلبياً تتمثل نتيجته في النظر إلى وسائل الإعلام بوصفها جزءاً من آلة الحرب وتحويل الصحافيين العاملين فيها إلى مرتزقة (إلباز، ٢٠١٧).

حتى عضو الكنيست الفرد قد يكون قادراً، أحياناً، على استغلال تصادف ظروف سياسية كي يستجمع القوة والتأثير، بصورة أساسية، على صياغة جدول الأعمال و/ أو عملية صنع القرارات. هذا ما حدث، مثلاً، إبان فترة حكومة رابين الثانية حين أصبح نائب الوزير أليكس غولدفارب وعضوا الكنيست أفغدور كهلاني وعمانوئيل زيسمان «بيضة القبان» في التصويت على اتفاقية أوسلو الثانية؛ إذ استجمعوا في تلك الفترة قوة سياسية لا بأس بها، مارسوا تأثيراً على جدول الأعمال الإعلامي، وليس أقل من ذلك أهمية - طلبوا كشف حقيقة الخلاف في أوساط النخبة حول التسوية المرحلية مع الفلسطينيين وترسيخها في الوعي العام.

تبين دراسة حول تمثيل المجتمع الإسرائيلي في الكنيست أن ثمة مجموعات سكانية في إسرائيل غير ممثلة في السلطة التشريعية بما يتناسب مع وزنها النسبي من مجموع السكان (بيكر، ٢٠٠٩). وقد كان الكنيست، منذ بداية طريقه، مؤسسة تميزت بالتمثيل الزائد للمهاجرين من أوروبا الشرقية والوسطى والتمثيل الناقص بصورة بارزة لكل من الشرقيين، العرب، الحريديم والنساء. ومن الجدير بالإشارة أن التحولات التي شهدتها المجتمع الإسرائيلي على مرّ السنوات قد انعكست، بهذا القدر أو ذاك، في ضمان تمثيل مجموعات عديدة في المنظومة السياسية، غير أن الفجوات في هذا التمثيل بقيت على حالها.

يسأل السؤال، إذن: لماذا يعتبر غياب مجموعات من النخبة السياسية تجسيداً واضحاً لإقصائها عن مراكز القوة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في الدولة؟ والجواب هو أن مشاركة مجموعة ما في المنظومة السياسية؛ أي في البرلمان والحكومة، تمنحها إمكانية التأثير، بواسطة مندوبيها، على نمط الحياة من جهة، وإمكانية المساهمة الفعلية في رسم

يبدو تأثير النخبة العسكرية على القيادة المدنية واضحاً للعيان وينبع، ضمن أسباب أخرى، من ضعف الأخيرة وعجزها عن الحسم في القضايا الأكثر أهمية وإلحاحاً على جدول الأعمال القومي في الدولة (ينيف، ١٩٩٤: ٤٦٩). جعل الحضور الدائم والثابت لضباط الجيش الكبار في أروقة الحكم، والاحتكاك المباشر بين كلا المستويين، جعل من الجنرالات لاعبين فاعلين في الحلقة السياسية. الحزبية الإسرائيلية.



العسكرة في إسرائيل: قيمة معنوية تحصد ثروات مدنية.

الانشغال الدائم بقضايا الحرب والسلام. ولا ينبغي تركيز ثقافة الأمن وحصرها في ترتيبات مؤسسية أو في لائحة قواعد شاملة وتفصيلية فقط، وإنما في منظومة قيمية متجذرة عميقاً في أوساط النخبة العسكرية والمدنية.

منظومة العلاقات بين النخبة العسكرية

والقيادة السياسية

يبدو تأثير النخبة العسكرية على القيادة المدنية واضحاً للعيان وينبع، ضمن أسباب أخرى، من ضعف الأخيرة وعجزها عن الحسم في القضايا الأكثر أهمية وإلحاحاً على جدول الأعمال القومي في الدولة (ينيف، ١٩٩٤: ٤٦٩). جعل الحضور الدائم والثابت لضباط الجيش الكبار في أروقة الحكم، والاحتكاك المباشر بين كلا المستويين، جعل من الجنرالات لاعبين فاعلين في الحلقة السياسية – الحزبية الإسرائيلية، يدفعون نحو عمليات سياسية سلمية (اتفاق أوسلو، مثلاً) من جهة، ويؤيدون حلولاً عنيفة (ما حدث خلال انتفاضة الأقصى، مثلاً) من جهة ثانية (Peri, 2006).

عنصراً حاسماً في صقل صورة أي مجتمع مدني (Hunting-ton, ١٩٩٦; Luckham, ٢٠٠٣; Moskos, ٢٠٠٠; Schiff, ٢٠٠٩). وقد أشار كثيرون من الباحثين في مثلث العلاقات بين الجيش – المجتمع – السياسة إلى الطريقة التي تؤدي بها حالة التهديد الوجودي، المحدث بالدولة، إلى ازدياد كبير جداً لوزن الأمن القومي في عملية صنع القرارات وتعزيز مكانة النخبة العسكرية وعناصر القوة الأخرى المرتبطة بها، في المنظومات المدنية. يؤدي هذا التهديد، سواء أكان حقيقياً أم متوهماً، إلى تفضيل خيار استخدام القوة، وبما لا يقل أهمية – يتيح للنخبة العسكرية حرية العمل والحصانة في وجه أي رقابة مدنية لصيقة (بن إليعيزر، ٢٠٠٠).

يبدو أن النخبة العسكرية وحدها غير قادرة على نقل قيمها وطريقة تفكيرها إلى الجماهير. على كاهل أعضائها ملقاة مهمة إنشاء علاقات غير رسمية مع لاعبين ذوي قوة سياسية واقتصادية بهدف التأثير على الواقع عامة وعلى المرساة المركزية للسياسة، مجال الأمن القومي، خاصة. العلاقات التبادلية بين الأعضاء، الذين ثمة لدى كل واحد منهم مصالح متشابهة ومنطق عسكري مشترك، تتطور إلى حد تشكيل نسج اجتماعي – ثقافي يسميه Barak & Sheffer (٢٠١٣) «شبكة أمنية».

حقيقة أن النخبة العسكرية تقيم منظومة من التفاعلات، الارتباطات والتأثيرات التبادلية مع مراكز قوة مدنية، ترسم مسار العمل المتفق عليه، هي التي تفسر تغلغل الثقافة الأمنية في التفكير السياسي – المدني، وهي التي تشهد على ضعف الرقابة على العسكرية؛ أي على المنظومات التي تسبغ الشرعية على استخدام القوة.

يشكل الأمن القومي أساساً مركزياً جداً في الثقافة السياسية في إسرائيل ويتطلب موارد كبيرة جداً، حتى أنه ليس من المفاجئ اكتشاف حقيقة أن النخب المسيطرة في الدولة قد طورت، تدريبياً، نمط تفكير عسكري مكرس تماماً في الثقافة العامة السائدة في هذه الأمة. هذه الثقافة الأمنية هي مبدأ ناظم ومُؤسس، يقوم على نواة مشتركة من القيم الوجودية، وعلى

يمكن قياس قوة النخبة العسكرية بواسطة جملة من العوامل:

١. ضباط الجيش الكبار، وخاصة في شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان»)، هم رأس الحربة المركزي في وضع وتقرير الإستراتيجية الأمنية، بل والسياسة الحكومية في بعض الأحيان. صحيح أن لجنة أغرانات، التي حققت في إخفاق حرب «يوم الغفران»، قد وجهت نقداً لاحتكار شعبة الاستخبارات العسكرية التقديرات الاستخبارية القومية وأوصت بتعزيز دائرة الأبحاث في وزارة الخارجية، وإنشاء وحدة تقييم جديدة في جهاز «الموساد»^٦، غير أن هذه التوصيات ظلت حبراً على ورق في معظمها، إذ جرى تبنيها بصورة جزئية جداً فقط، ولا تزال شعبة الاستخبارات العسكرية («أمان») مسؤولة، حتى اليوم أيضاً، عن تقييم المعلومات الاستخبارية القومية، وسواء على الصعيد العسكري، أو على الصعيد السياسي (للمزيد في هذا الموضوع، أنظروا: Peri, 2006: 260).

٢. للقيادة العسكرية العليا تأثير حاسم على ميزانية الأمن التي هي، في الحقيقة، مسألة مدنية خالصة. وبما أن موارد الدولة محدودة، فثمة للقرار بشأن حجم ميزانية الأمن إسقاطات بعيدة المدى والأثر على قضايا ومجالات مدنية أخرى. وفي مقارنة مع الوضع في العالم، يتضح أن عبء الأمن في إسرائيل مرتفع وثقيل بصورة خاصة: خلال العقد الأخير، رُصدت للأمن، سنوياً، نسبة تعادل ١٦٪ - ١٨٪ من مجمل ميزانية الدولة.^٧ وثمة علامة أخرى على المكانة المميّزة التي تتمتع بها ميزانية الأمن هي الطريقة التي تجري بها إجراءات إقرارها. فهذه الميزانية لا توضع على طاولة الكنيست بصورة علنية، لاعتبارات أمنية، ولهذا فهي لا تخضع للبحث والنقاش في لجنة المالية (التابعة للكنيست) في إطار المداولات حول قانون الميزانية والتسويات الاقتصادية.

٣. في ديوان رئيس الحكومة، يعمل سكرتير عسكري، هو ضابط برتبة لواء، يعينه رئيس هيئة الأركان العامة للجيش، ولذا فهو ملزم تجاهه وخاضع لسلطته بصورة مطلقة. وبالمثل، ثمة لوزير الأمن أيضاً سكرتير عسكري يركز معالجة القضايا الخاصة بالجيش وبأجهزة الاستخبارات وقيم علاقات عمل يومية مع السكرتير العسكري لرئيس الحكومة.

٤. تجنيد ضباط كبار لمناصب تمثيلية وقيادية سياسية، فور إنهاء خدمتهم العسكرية وخلع بزاتهم العسكرية («إهباط»، حسب تعبير أوري بن - إيعيزر)، يجسد القوة والشهرة اللتين اكتسبوهما في الحياة العامة الإسرائيلية. النظرة تجاه قوتهم الطبيعية، ومفهومه ضمناً تقريباً، وليس ثمة في الحلقة السياسية من هو مستعد أو قادر على الاعتراض والاستئناف عليها. ومن المثير للإشارة إلى أن الجنرالات الذين خلعوا بزاتهم العسكرية وانضموا إلى أحزاب سياسية قد انخرطوا في الخارطة البرلمانية، على اختلاف أطرافها ومركباتها. من الناحية الفعلية، تغدو هذه العلاقة المتينة بين أعضاء النخب متاحة وممكنة بفضل قابلية الحركة والتنقل فيما بينهم. ويسري هذا التقييم على مثلث النخب السياسية - العسكرية - الاقتصادية منذ قيام الدولة حتى اليوم. وعموماً، يمكن أن نرى على مدار سنوات طويلة أعضاء مختلفين يشغلون مناصب مختلفة ويؤدون وظائف مختلفة: رجال أعمال وقادة كبار في الجيش ينتسبون إلى الأحزاب السياسية، عسكريون يتوجهون إلى التجارة والأعمال الحرة بعد تسريحهم من الجيش، سياسيون يعتزلون ويشغلون مناصب رفيعة في قيادة الاقتصاد وغير ذلك. كذلك أصبح انتقال العسكريين السابقين إلى منصب وزير الأمن أمراً طبيعياً، بل بديهياً وحتمياً تقريباً.

على ضوء قابلية الحركة والتنقل هذه، أضيف إلى «قانون انتخابات الكنيست» و«قانون الحكومة» بنداً يلزم كبار القادة في الأجهزة الأمنية المعنيتين بالترشح لعضوية الكنيست بانقضاء «فترة انتظار» بعد إنهاءهم الخدمة. ينص هذا القانون على منع رئيس «الشاباك» («جهاز الأمن العام»)، رئيس «الموساد»، ضابط في الجيش برتبة لواء وما فوق، ضابط شرطة برتبة نقيب وما فوق ومفوض مصلحة السجون من الانخراط في النشاط السياسي قبل انقضاء ثلاث سنوات على تسريحهم من الوظيفة (إلا إذا انتهت دورة الكنيست التي شُطب فيها ترشيح هؤلاء ومنعوا من التنافس في الانتخابات بسبب «فترة الانتظار»، عندئذ يُسمح لهم بالتنافس في انتخابات الكنيست التالية، حتى لو لم تنقضى ثلاث سنوات كاملة بعد منذ يوم إنهاء خدمتهم في الجهاز العسكري أو الأمني).

على الرغم من تأييد النخبة العسكرية، من حين إلى آخر، اعتماد حلول سياسية لا عسكرية، وعلى الرغم من أن أعضاءها

على الرغم من تأييد النخبة العسكرية، من حين إلى آخر، اعتماد حلول سياسية لا عسكرية، وعلى الرغم من أن أعضاءها قد انتسبوا إلى أحزاب سياسية من مختلف أطياف القوس السياسي، إلا أن هذا ليس كافياً لشطب وإلغاء الجانب البنيوي من قوتها في المجتمع ومن تأثيرها على المنظومة السياسية في إسرائيل.

حديث جزئي ليس إلا. ذلك أن فرضية كون القوة والسيرورات السياسية تتلخص وتتجسد في جملة من العمليات / الخطوات العلنية، دون أن تتوفر لها بنية مؤسسية سابقة، هي (الفرضية) التي تشكل قاعدة الأساس في المدرسة السلوكية (behaviorism). لكن قوة تنفيذ قرارات ذات دلالات سياسية وعسكرية متوفرة، بمعانٍ عديدة، في أيدي هيكليات هرمية وشبكات سياسية (Sheffer and) (policy networks) (Barak, 2013)، تستمد قوتها من بنية اجتماعية تركيزية.

تجدر الإشارة، مرة أخرى، إلى أن العظمة العسكرية لا تقاس بعدد الدبابات أو الطائرات التي يمتلكها الجيش الإسرائيلي، وإنما بأنماط التفكير العسكري المكرسة، بصورة عميقة وواضحة، في السياسة الشاملة التي تعتمدها القيادة المدنية. والسبب في أن مركب الأمن القومي قد صمّم أجزاء واسعة من الثقافة السياسية في إسرائيل يكمن في مكانة الجيش الإسرائيلي، الذي يمتلك قوة فيزيّة (عتادية) وروحية على حد سواء، وفي الوظائف والأدوار الاجتماعية المتنوعة التي يؤديها. وحسب ما يراه كيمرلينغ (٢٠٠١)، فقد انتشرت العقلية العسكرية بين أوساط مدنية أيضاً وساهمت في تشكيل ثقافة أمنية تعتبر استخدام القوة وسيلة مشروعة لحل مشكلات سياسية. وشاركت النخبة العسكرية في المعركة لتشكيل وتصميم ثقافة الأمن، التي تعني بصورة عملية تكرار الكلمات والأفكار، وسط استخدام محمولات قيمة بارزة تهدف إلى حشد أكبر قدر ممكن من التأييد الشعبي للرسائل والأخلاق العسكرية، في أوقات السلم أيضاً.

لتحقيق التوافق مع روح المرحلة وقيم الأساس السائدة في المجتمع، تبادر النخبة العسكرية إلى اتخاذ إجراءات غايتها تحسين الصورة العامة وإبراز مساهمة الجيش في تحقيق قيم اجتماعية مهمة (لبل، ٢٠٠٥: ٢٤ - ٢٦). هكذا، مثلاً، تتغير قواعد إدارية متقدمة، تتبدل نخب وتحصل تحولات - إحدى علاماتها هي الانفتاح على منظومات مدنية مثل الإعلام - من دون التخلي عن قيمة الأمن كقيمة مركزية بالنسبة للقيادة المدنية، ومن دون الانتقاص من القوة السياسية التي تتمتع بها القيادة العليا في الجيش، بكلمات أخرى، تقرّ النخبة العسكرية

قد انتسبوا إلى أحزاب سياسية من مختلف أطياف القوس السياسي، إلا أن هذا ليس كافياً لشطب وإلغاء الجانب البنيوي من قوتها في المجتمع ومن تأثيرها على المنظومة السياسية في إسرائيل. ومن أجل فهم مصدر قوّة النخبة العسكرية، من الضروري البحث في عدد من وجهات النظر وفحصها. أولاً، من المهم التأكيد على أن القوة العسكرية هي نتاج سيرورات تاريخية حصلت في المجتمع، إذ لولا الصراع السياسي في الشرق الأوسط، لكان بالإمكان الدفع نحو، وطرح، أجندة مدنية وتقليص هيمنة رؤساء الجيش على الحياة العامة الإسرائيلية، إلى حد كبير. على هذه الخلفية، تحديداً، يبرز الادعاء بأن الأمن القومي، منذ فترة «الييشوف»، لا ينحصر في مفهوم ضيق، بمعنى الدفاع الفيزيقي فقط؛ بل هو منظومة ثقافية ترمي إلى ضمان وحدة الشعب اليهودي وسلامته وارتباطه بالوطن (تسفايا، ٢٠٠٨) وهو فهم متكامل ومتماسك متجذر في عمق خطاب القيادة السياسي (تسور، ٢٠٠٨). تتبلور «روح الشعب» الأمنية هذه، التي نشأت وتطورت في أوساط المجتمع الإسرائيلي في ذروة الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني (الذي يصفه دانتيل بر - طال بأنه «نزاع خارج عن السيطرة»)، لتشكيل بنية تحتية نفسية - اجتماعية لمعتقدات ومواقف تخص الصراع، تثبت حضورها في وعي مواطنيها وقادتها (Bar-Tal, 2013; Lomsky-Feder, 2001). هذا الوعي الأمني يتم نشره بواسطة وسائل الإعلام الجماهيرية وبواسطة منتجات ثقافية شائعة، مثل الكتب والمناهج التعليمية (بار - طال، ٢٠٠٧).

ثانياً، يجدر الانتباه إلى السلوك العلني الذي تمارسه النخبة العسكرية خلال عملية صنع القرارات، ولكن أيضاً إلى تحديد الممارسات - الخفية عن الأنظار - التي تصدر عن أعضائها العاملين على وضع وتنظيم حدود الحوار. هكذا، مثلاً، وبفضل كونه مصدر المعرفة، أصبح رئيس هيئة أركان الجيش - أكثر من القيادة السياسية - السلطة المعرفية المخولة في كل ما يتصل بالمواجهة العنيفة مع الفلسطينيين، على امتداد فترة الانتفاضة الثانية (ميخائيل، ٢٠٠٨).

ثالثاً، يمكن الافتراض أن أي حديث عن القوة بالقياس وفقاً لأنماط العمل التي تعتمدها النخبة العسكرية فقط، هو

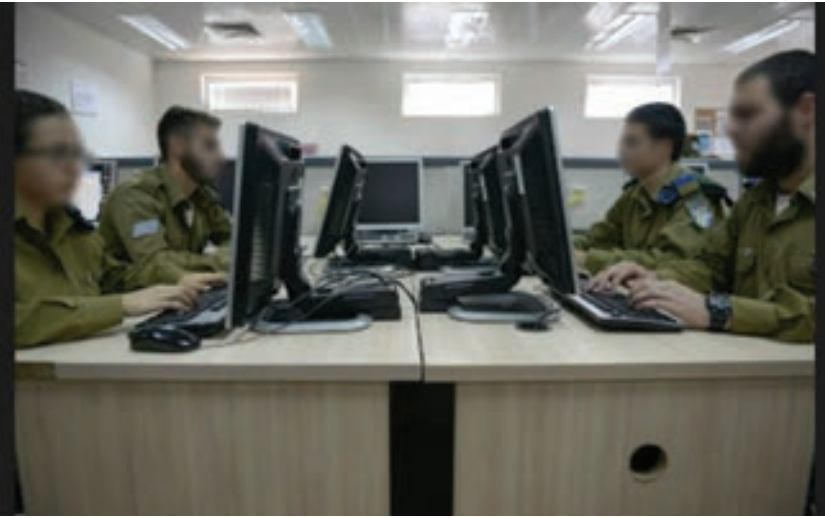
تجدر الإشارة، مرة أخرى، إلى أن العظمة العسكرية لا تقاس بعدد الدبابات أو الطائرات التي يمتلكها الجيش الإسرائيلي، وإنما بأنماط التفكير العسكري المكرسة، بصورة عميقة وواضحة، في السياسة الشاملة التي تعتمدها القيادة المدنية. والسبب في أن مركّب الأمن القومي قد صمّم أجزاء واسعة من الثقافة السياسية في إسرائيل يكمن في مكانة الجيش الإسرائيلي، الذي يمتلك قوة فيزيّة (عتادية) وروحية على حد سواء.

بضرورة العلاقة مع المنظومة السياسية – الحزبية من أجل دفع الأجندة الأمنية قُدماً، كما تعترف أيضاً بإمكانية تسخير المؤسسات المدنية لتنمية الروح العسكرية وإعلائها.

تغيير مبنى الاقتصاد وصعود نخب اقتصادية جديدة في إسرائيل

لا خلاف حول الرأي الجازم بأن تغيرات عميقة قد حصلت في النظام الاقتصادي في دولة إسرائيل على مرّ السنوات. خلال العقد الأول على قيام الدولة، كانت الأغلبية الساحقة من المصانع والورشات التجارية الكبيرة بملكية الحكومة، الهستدروت (نقابة العمال العامة) أو مؤسسات قومية (أهروني، ٢٠٠٧: ٨٢). وقد أدى الوزن الكبير الذي مثله الاقتصاد القومي من مجمل رأس المال إلى إضعاف – لكن، ليس إلغاء – القطاع الخاص. وأخذت الحكومة على عاتقها دور المبادر الاقتصادي، فتحكّمت باستيراد رأس المال القومي وقامت هي بتجميعه وتوزيعه، بمراقبة نشاط القطاع الخاص والمبادرة إلى إطلاق عملية التصنيع في نهاية الخمسينيات (بن بورات، ٢٠٠١: ٥٦٢-٥٦٣). ونتيجة لسياسة الرفاه التي اعتمدتها الحكومة، واستمرت حتى نهاية السبعينيات (دورون، ٢٠٠٣)،^{١٠} تطورت في إسرائيل ثلاثة قطاعات: عام – حكومي، هستدروتّي وخاص – غير متكافئة القوة والوزن. وفي نقطة زمنية معينة، يختلف الباحثون حولها، تغير النظام الاقتصادي في إسرائيل.

ظهرت العلامات المسبقة على نشوء النظام الاقتصادي الجديد، كما ذكرنا، في النصف الثاني من السبعينيات، وخصوصاً بعد الانقلاب السياسي في العام ١٩٧٧. في تلك السنة، ومع صعود «الليكود» إلى سدة الحكم، أعلنت الحكومة عن برنامج للبرلة في جميع المجالات الاقتصادية، بما في ذلك التوقف التدريجي عن التدخل المباشر في النشاط الاقتصادي وبيع ممتلكات وشركات حكومية إلى جهات خاصة (إكشطاين وآخرون، ١٩٩٨: ١٥٩).



التغيرات الاقتصادية العميقة: ثقافة الأمن أعادت تكييف نفسها.

يعتقد آخرون أن بنية إسرائيل الاقتصادية قد بدأت تتغير في نهاية الثمانينيات، إثر الانتقال إلى اقتصاد سلام والاندماج في الاقتصاد العالمي (بيخلر ونيتمان، ٢٠٠١: ١٣). سياسة السلام التي انتهجتها حكومة رابين – بيريس في السنوات ١٩٩٢-١٩٩٥ حققت ثماراً اقتصادية عديدة في عصر العولمة. المستثمرون الأجانب، وغالبيتهم من الشركات العملاقة الدولية والأميركية، أصبحوا يُبدون اهتماماً بالاقتصاد الإسرائيلي في أعقاب اتفاق أوسلو في أيلول ١٩٩٣. لكنّ الخطاب الاقتصادي الذي طرحه النخبة السياسية والاقتصادية كان متداخلاً في رسائل عولمية، نيو ليبرالية، كسرت التوازن ما بين السياسة والاقتصاد: فقد أرادت الدولة، كما تبين، التحرر من سيطرتها على السوق، طوعياً، والشروع في اتخاذ خطوات سريعة نحو الخصخصة (رام، 1999؛ Ben-Porat, 1993).

تعرضت مكانة الهستدروت، الاجتماعية والسياسية، أيضاً، للاهتزاز وانفصلت مشاريعها الاقتصادية عنها وأفلتت من سيطرتها (شليف، ١٩٩٣). القطاع الهستدروتّي، الذي تنامي خلال السنوات الأولى من قيام الدولة وبلغ ذروة قوته

أحدثت التحولات التي حصلت في السياسة الاقتصادية، والتي أدت إلى تقليص الملكية الحكومية والهستدروتية على ثروات اقتصادية كبيرة، تغييرات في تركيبة النخب الاقتصادية، التي تشمل أيضاً أصحاب رساميل حققوا ثراءهم في إسرائيل أو خارجها، سواء بجهود ذاتية أو بالوراثة، وغالباً من العمل في مجالي صناعات التكنولوجيا المتطورة والعقارات.

إسرائيل، هم الأشخاص الأكثر ثراء فيها، بنسبة ٣١٪، بقيمة حقيقية، بينما ارتفع متوسط الأجور لـ ٥٪ آخرين من السكان، هم الأكثر فقراً في الدولة، بنسبة ١٢٪ فقط. ١١ في الواقع الراهن، يتعين على كل مواطن أن يفكر في ما إذا كانت هذه الظاهرة تحمي الديمقراطية الإسرائيلية أم تهددها. فلو كان الأمر يتعلق بالثراء فقط، لكان غير ذي أهمية، إلا أن الثراء يعني القوة السياسية أيضاً.

أحدثت التحولات التي حصلت في السياسة الاقتصادية، والتي أدت إلى تقليص الملكية الحكومية والهستدروتية على ثروات اقتصادية كبيرة، تغييرات في تركيبة النخب الاقتصادية، التي تشمل أيضاً أصحاب رساميل حققوا ثراءهم في إسرائيل أو خارجها، سواء بجهود ذاتية أو بالوراثة، وغالباً من العمل في مجالي صناعات التكنولوجيا المتطورة والعقارات. يكتب أهروني عن «الجيل الجديد من نخبة رجال الأعمال» بنبرة متعاطفة، غير مصاغة بلغة علمية: «أياً تكن الخلفية وراء قابلية الحركة والتنقل، إلا أن كثيرين من أبناء الجيل الجديد من نخبة رجال الأعمال يتطلعون إلى بلوغ الكفاءة التشغيلية وتقليص اعتمادهم على السلطة إلى الحد الأدنى. أولئك منهم الذي يحاولون ترويح أهداف سياسية، إنما يفعلون ذلك بدافع الحرص على مستقبل الدولة، وليس بغية زيادة الثروة الشخصية» (أهروني، ٢٠٠٧: ١١٢). هذا «الحرص على مستقبل الدولة» قد يمنح النخبة نقاط تفوق، لكنه لا يشهد على طبيعة أفعالها ولا يدل على جودة ممارساتها. ذلك أن المؤلف يتحدث عن نوايا أعضاء النخبة وليس عن براهين وقرائن دامغة تربط ما بين الحرص والأفعال.

ثمة دليل على القرائن، لا على النوايا، في مسألة صعود وتنامي نخبة اقتصادية، أولغاركية، جديدة وعلى تعاظم قوتها المسيانية، تكشفه سلسلة التقارير التي نشرتها صحيفة «ني ماركر» عن «بنك هبوعليم» («بنك العمال»). فإن استيلاء نوحى دانكنر على شركة «آي. دي. بي» في العام ٢٠٠٣ وتعيينه داني دانكنر رئيساً لمجلس إدارة «بنك هبوعليم»، قد جعلنا من نوحى دانكنر واحداً من حيتان المال، يتحكم بصورة مباشرة

في الثمانينيات، عاد وتراجع بعد عقد من الزمن. فعلى سبيل المثال، كانت حصة القطاع الهستدروتى من الناتج الإجمالي مرتفعة وبلغت ٢٦٪، مقابل ٢٧٪ للقطاع العام و ٤٧٪ للقطاع الخاص. لكن حصة الهستدروت من الناتج الإجمالي هبطت إلى ١٤٪ في العام ١٩٩٣، مقابل ١٠٪ للقطاع العام و ٧٦٪ للقطاع الخاص (Aharoni, 1998: 131-132) واضطرت الهستدروت إلى بيع الجزء الأكبر من ممتلكاتها للقطاع الخاص من أجل تمويل العجز المتراكم في ميزانيتها.

من بين كل التغيرات والسيرورات التي حصلت في الاقتصاد الإسرائيلي خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، من الأهمية بمكان التوقف عند ماهية الخصخصة وجوهرها، ولو على المستوى المعرفي على الأقل. ومن المفارقات أن ثمة فجوة معرفية عميقة بين مصطلح الـ «خصخصة»، المرتبط بمفاهيم مثل «اللامركزية» و«المنافسة الحرة»، وبين سياسة الخصخصة التي نقلت السيطرة المركزة في السوق إلى عدد قليل من أصحاب الرساميل والشركات العملاقة. رأس المال، فعلياً، هو المؤسسة الأساسية التي تتركز فيها علاقات القوة في المجتمع الرأسمالي. وفي هذا السياق، بالتحديد، يكتب بيخلر ونيتسان: «رأس المال ليس وحدة مادية، ولا سيرورة إنتاج اقتصادي، بل مؤسسة سياسية تجسد علاقات السيطرة والتحكم... رأس المال هو شكل القوة الأكثر اختراقية، مرونة وشمولية الذي ظهر حتى اليوم» (بيخلر ونيتسان، ٢٠٠١: ١٣). ونظراً لأن السعي إلى مراكمة رأس المال يحفز النخب الاقتصادية على السيطرة والتحكم بأجزاء كبيرة من الإنتاج، فإن مبنى القوة أيضاً يتغير، وتعمق اللا مساواة باستمرار.

تشكل إسرائيل نموذجاً صارخاً للظاهرة التي أطلق عليها التعريف الاقتصادي «اقتصاد الأثرياء» (Plutonomy)، الذي يعني حكم الأغنياء. والمقصود به إثراء هائل للشريحة المثوية الأعلى، التي تحرك عجلة النمو الاقتصادي. الأرقام تجسد هذا: تعمقت الفجوة بين الأثرياء والفقراء وبين الأثرياء والطبقة الوسطى واتسعت بوتيرة مذهلة؛ خلال الأعوام ١٩٩٥ - ٢٠٠٤، ارتفعت القيمة الحقيقية لأجور ٥٪ من السكان في

خاتمة

تقوم بنية إسرائيل الاجتماعية على ثلاث بؤر قوة أساسية ترتبط، بحبل الوريد، مع مصالح مشتركة تقودها مجموعات ضيقة. أردنا، في هذه المقالة، صياغة بعض فرضيات الأساس بشأن حلات القوة المركزية في إسرائيل:

١. القوة السياسية – حصل تآكل في قوة الدولة، من الوجهة المؤسساتية بصورة أساسية، لكنّ الوجدان العام القومي، الذي حددته نخبة سياسية تسعى إلى تأييد النظام القائم، ظل محفوظاً لدى جماعات قوة أخرى تعمل إلى جانبها، أيضاً.
٢. القوة العسكرية – لم يطرأ أي تغيير في الأجندة الأمنية طوال السنوات كلها. فقد رأت الحكومات الإسرائيلية، من اليمين واليسار على حد سواء، الطريق العسكري مبدأً ناظماً مركزياً في المجتمع الإسرائيلي. يقلّص هذا المبدأ الانشغال بالمسائل المدنية والاجتماعية، بصورة حادة. كما يفسر، أيضاً، ضلوع النخبة العسكرية في القضايا السياسية – وهو تدخل أكسبها مكانة لاعب سياسي مركزي في دولة إسرائيل (Peri, 2006: 11).
٣. القوة الاقتصادية – ظلت قوى السوق الرائدة وفيّة لأنماط التفكير القومية، مدفوعة باعتبارات الربح والفائدة. وتجسّر طريقة التفكير هذه على التناقض البنيوي القائم بين المفهوم الرأسمالي الذي تتبناه الدولة وبين ديمقراطيتها.

تلعب بؤر القوة هذه دوراً مهماً في تشكيل تمثيلات ثقافية سائدة ومهيمنة تعكس، تبرر وتكرّس التقسيمات الطبقية والهياكل الهرمية القائمة في المجتمع، كما علاقات القوة السائدة في إطارها أيضاً.

إجمالاً، تطمح النخب في إسرائيل إلى تثبيت مبنى توزيع القوة، الذي يعود عليها بالربح والفائدة فقط، وتحاول تجنيد الحقول الثقافية إلى جانبها بغية تحشيد موافقة جماهيرية عامة، على أوسع نطاق ممكن، للتوجهات التوحيدية، التعاونية. وهي تبلور، لهذا الغرض، «نواة قيمية» (moral core) – أو، «سلع أولية» (primary goods)، كما يسميها رولس – تتقدم على أي خلاف سياسي أو فوارق أيديولوجية. هذه النواة القيمية؛ أي القيم والمفاهيم بشأن دولة يهودية، ثقافة أمنية وليبرالية اقتصادية، تمثل طابع دولة إسرائيل وتؤسس هوية «موضوعية» واحدة.

بالعديد من الممتلكات والأصول المالية في الاقتصاد، ثم أطلقا العنان لعملية خطيرة أصبح فيها حيتان المال والمصرفيون، المؤثفون معاً، لاعبين عظمي القوة وواسعي التأثير غير المحدود بأي قيود على الاقتصاد السياسي. هكذا، مثلاً، تكشف في إطار الإجراء الجنائي الذي بدأ في العام ٢٠١٢ حقيقة مفاجئة ومقلقة، في الوقت ذاته: صاحب الملكية في الشركة التي حصلت على قروض – نوحى دانكنر – أعطى قروضاً وغطى تكاليف رئيس البنك، داني دانكنر، في الوقت الذي صودق فيه على قروض بمئات ملايين الشواكل، من دون أي ضمانات، لشركة خاصة بملكية نوحى دانكنر. عملياً، كان نوحى هو «بنك» داني وكان، في الوقت ذاته، المدين الأكبر له. تُظهر هذه القضية مدى اعتلال نظام الضبط والتنظيم وقصوره في كل ما يتعلق بالبنك في تلك الفترة.

للإجابة على السؤال عن السبب الذي يدفع الدولة والمجتمع المدني إلى التنازل، الطوعي تماماً تقريباً، عن مصالح حيوية (مثل توزيع الثراء بصورة أكثر تساوياً، مثلاً) لصالح النخب – أصحاب رؤوس الأموال في هذه الحالة العينية – ينبغي التطرق إلى آليتين مركبتين تتيحان وتكرّسان سيطرة رجال الأعمال والشركات الكبرى: الأولى – إفراغ المنظومة السياسية؛ والثانية – نتاج الفراغ السياسي – تصميم الوعي العام بواسطة الإعلام الجماهيري (Herman and Chomsky, 1988; Schiller, 1989).

تراجع قوة الأحزاب، تمويه الفوارق الأيديولوجية بين اليمين واليسار، تدني معدلات المشاركة في الانتخابات،^{١٢} هي مظهرات ملموسة لإفراغ المنظومة السياسية. والشعور بانعدام تعبير حقيقي عن إرادة الجمهور من شأنه تعطيل قدرة وإرادة الأغلبية في التأثير على المنظومة السياسية. أما الآلية الثانية، تصميم الوعي، فمجالها هو الطريقة التي يتم بواسطتها تصميم علاقات القوة.

ثمة لأصحاب الرساميل المسيطرين على وسائل الإعلام في إسرائيل مصلحة في المحافظة على الوضع القائم (ستاتوس كوو)، بحكم كونهم المستفيدين الأساسيين من ثماره الاقتصادية. ولذا، من الطبيعي تماماً أن لا يدعموا تغييراً قد يعود بالضرر على رأس المال الذي جمعوه، وأن لا يستخدموا وسائل الإعلام المملوكة لهم في طرح مقترحات لتوزيع المداخل بصورة أكثر تساوياً.

الهوامش

١. لبحث موسع في هذا الموضوع، يرجى الاطلاع على نموذج «الديمقراطية الإثنية» لسموكة (Smooha, 1990) ومصطلح «الإثوقراطية» لدى يفتحي (٢٠٠٠). وعن ذلك، أيضاً: بشارة، ١٩٩٣؛ غبيزون، ٢٠٠٠؛ غانز، ٢٠١٤؛ ديختر، ٢٠١٤؛ يونا، ١٩٩٨؛ بيلد، ١٩٩٣؛ رايتير، ٢٠١١؛ Gha-nem, Rouhana and Yiftachel, 1998; Jamal, 2011; Shafir and Peled, 2002
٢. هذا الرأي مبني على مراجعة الأدبيات المحلية، وخاصة تحليل كتاب «نخب سياسية في إسرائيل» (٢٠٠٧)، الذي يتمحور في ١٤ نخبة مختلفة.
٣. تركز الدولة بين يديها، طبقاً لبوردييه، أربعة أنواع من رأس المال بمعنى القوة: رأس المال الفيزي، رأس المال الاقتصادي، رأس المال الثقافي (المعلومات) ورأس المال الرمزي. ويشكل هذا التركيز مميزاً للدولة كجسم فريد، هائل القوة، قادر على استخدام القوة في حقول مختلفة من خلال استغلال واحد، أو أكثر، من أنواع رأس المال المتاحة له (Bourdieu, 1999).
٤. المصدر: «الجيش الإسرائيلي والإعلام في أوقات القتال»، مخرجات اليوم الدراسي الذي أقيم في «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (٢٠٠٢: ٥٨).
٥. يتكرر هذا الادعاء ويشكل خطياً ناعماً في جميع المقالات الأحد عشر التي يشملها كتاب: «جيش لديه دولة؟ نظرة مجددة على علاقات المجال الأمني بالمجال المدني في إسرائيل». محررون: غبريئيل شيفر، أورن براك وعميرام أورن. القدس: منشورات كرم، ٢٠٠٨.
٦. تقرير لجنة أغرانان (١٩٧٥)، تل أبيب، عام عوفيد، ص ٢٨ - ٣٣.
٧. في العام ١٩٩٩، بلغت ميزانية الأمن ٣٦ مليار شيكل، من أصل نحو ٢١٥ مليون شيكل هو المبلغ الإجمالي لميزانية الدولة في ذلك العام، ثم بلغت ٤٦,٩ مليار شيكل من أصل ٢٥٤,٧ مليار شيكل في العام ٢٠٠٤؛ ثم ٥١,٣ مليار شيكل من أصل ٣١٥,٨ مليار شيكل في العام ٢٠٠٨، ثم ارتفعت ميزانية الأمن في العام ٢٠١٧ إلى ٧١ مليار شيكل من أصل ٤٤٧ مليار شيكل، هي ميزانية الدولة في ذلك العام. (المعطيات من منشورات رسمية صادرة عن وزارة المالية).
٨. الصراعات من خلف الكواليس لإقرار ميزانية الأمن، باسم الحرص على أمن الدولة، هي مصدر واحد، من مصادر كثيرة، للقوة الخفية التي تمتلكها النخبة العسكرية.
٩. تجسد التمدد الوظيفي (role expansion) للجيش الإسرائيلي، كمؤسسة عسكرية متداخلة في الحياة المدنية، في عدة أشكال: بدءاً بمبادرات اقتصادية، التعليم وتأهيل قوة عاملة، مروراً بتأدية وظائف مدنية إدارية، وانتهاءً بالمشاركة في النشاط السياسي (Lissak, 1976: 13).
١٠. تشير شيفو إلى أن السبعينيات من القرن الـ ٢٠ شهدت ذروة سياسة الرفاه في إسرائيل. الميزانيات الحكومية للقضايا الاجتماعية ازدادت بنسبة ١٧٪ بالمعدل خلال النصف الأول من ذلك العقد، ثم بنسبة معدلها ٨٪ في كل سنة من النصف الثاني من ذلك العقد (شيفو: ٢٠٠٨، ٢٥).

١١. وفقاً لمعطيات أخرى تظهر في تقرير الفقر والفوارق في المداخل للعام ٢٠٠٥ (ص ٨)، استمرت حصة الشريحة المثوية الأعلى بالارتفاع وبلغت ٢٧,٤٪ (مقابل ٢٦,٦٪ في العام ٢٠٠٤). كما سجل ارتفاع طفيف جداً في حصة الشريحة المثوية الأدنى من مجموع المداخل المتاحة في البلاد (من ١,٩٪ في العام ٢٠٠٤ إلى ٢,٠٪ في العام ٢٠٠٥). صحيح أن معدلات الفقر وعدم المساواة قد انخفضت خلال السنوات الأخيرة بينما ارتفعت التوظيفات الاجتماعية، لكنها لا تزال مرتفعة جداً مقارنة بالوضع في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD).

١٢. نسبة التصويت في انتخابات الكنيست الـ ١٨ (التي جرت في شباط ٢٠٠٩) بلغت ٦٥,٢٪ فقط، بينما كانت النسب مرتفعة جداً حتى الثمانينيات - نحو ٨٠٪ في المتوسط (لايم - فيلزيغ، ١٩٩٢).

قائمة المراجع:

- أهروني، ي. (٢٠٠٧). «نخب تجارية جديدة»، في بن - رفايل، أ.، شطرنبرغ، ي. (محرران). **نخب جديدة في إسرائيل**، القدس: مؤسسة بياليك، ص ٨٠ - ١١٣.
- إلباز، ش. (٢٠١٧). «ظواهر نزع شرعية في المواقع الإخبارية الإلكترونية في إسرائيل: تغطية «الآخر» قبل (عملية) «الجرف الصامد» وخلالها». **همحرف هتسيبوري**، ١٢، ص ٦٣ - ٨٨.
- إكسطين، ش. زيلبرفارب، ب. روزفيتس، ش. (١٩٩٨). **خصخصة مجتمعات في إسرائيل والعالم**، رمات غان: جامعة بار-إيلان.
- بيختر، ش. نيتسان، ي. (٢٠٠١). **من أرباح الحرب إلى أرباح السلام**، القدس: كرم.
- بن - إلعيزر، أ. (٢٠٠٠). «هل يسيطر الجنرالات على إسرائيل؟ الرباط العسكري - السياسي وشرعية الحرب في أمة بالزي العسكري»، في هرتسوغ، ح. (محررة). **مجتمع في المرأة** (حفره بمرآة)، تل أبيب: منشورات رموت، ص ٢٣٥ - ٢٦٧.
- بن بورات، أ. (٢٠٠١). «اللا مساواة الاجتماعية في إسرائيل»، في يار، أ.، شفيط، ز. (محرران)، **وجهات في المجتمع الإسرائيلي**، المجلد ٤، تل أبيب: الجامعة المفتوحة، ص ٤٨٧ - ٥٨٤.
- بيكر، أ. (٢٠٠٩). **تمثيل المجتمع الإسرائيلي في الكنيست: مرآة صداقة أم مرآة مشوهة؟** تل أبيب: المركز لتعزيز المواطن بالتعاون مع جامعة تل أبيب.
- بار-طال، د. (٢٠٠٧). **أن تعيش الصراع: تحليل نفسي - اجتماعي للمجتمع اليهودي في إسرائيل**، القدس: منشورات كرم.
- بشارة، ع. (١٩٩٣). «عن قضية الأقلية الفلسطينية في إسرائيل»، تيئوريا وبيكورت، رقم ٣، ص ٧ - ٢٠.
- غبيزون، ر. (٢٠٠٠). «دولة يهودية وديمقراطية؟»، في غبيزون، ر. هاجر، د. (محرران)، **الصدع اليهودي - العربي في إسرائيل: نصوص مختارة**، القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، ص ٧١ - ٨٦.
- غانز، ح. (٢٠١٤). **صهيونية مساواتية: عن المكانة الأخلاقية لدولة اليهود**، القدس: منشورات مولاد.
- تقرير لجنة أغرانان (١٩٧٥). **لجنة التحقيق - حرب الغفران**، تل أبيب: عام عوفيد.
- دورون، أ. (٢٠٠٣). «نظام الرفاه في دولة إسرائيل: وجهات التغيير وإسقاطاتها الاجتماعية»، **سوسيولوجيا إسرائيلية**، هـ. (٢)، ص ١٧٤ - ٤٣٤.

Aharoni, Y. (1998). "The Changing Political Economy of Israel", The ANNALS of The American Academy of Political and Social science, Vol. 555, pp. 127-146

Almond, G. and Verba, S. (1963). The Civic Culture, Princeton: Princeton University Press

Bar-Tal, D. (2013). Intractable Conflicts: Socio-psychological Foundations and Dynamics, Cambridge: Cambridge University Press

Bar-Tal, D., Oren, N. and Nets-Zehngut, R. (2014). "Socio-psychological analysis of conflict-supporting narratives – A general framework", Journal of Peace Research, Vol. 51, pp. 662-675

Ben-Porat, A. (1993). The State and Capitalism in Israel, Westport, Conn: Greenwood Press

Bourdieu, P. (1999). "Rethinking the State: Genesis and Structure of the Bureaucratic Field", in Steinmetz, G. (ed.), State/Culture, State-Formation after the Cultural Turn, New York: Cornell University Press, pp. 53-75

Represent- (2005). Downing, J. and Husband, C Media, London; and Ethnicities, Racisms: Race ing Thousand Oaks, Sage

Feldman, S. (1988). "Structure and Consistency in Public Opinion: The Role of Core Beliefs and Values", American Journal of Political Science, Vol. 32, No. 2, pp. 416-440

Foucault, M. (1980). Power/Knowledge, New York: Pantheon Books

Ghanem, A., Rouhana, N. and Yiftachel, O. (1998). "Questioning 'Ethnic Democracy': A Response to Sammy Smootha", Israel Studies, Vol. 3, No. 2, pp. 253-267

Herman, E. S. and Chomsky, N. (1988). Manufacturing Consent, New York: Pantheon Books

Huntington, S. (1996). "Reforming Civil-Military Relations", in Diamond, L. and Plattner, M. F. (eds.), Civil-Military Relations and Democracy, Baltimore: The Johns Hopkins University Press, pp. 3-11

Jamal, A. (2011). Arab Minority Nationalism in Israel: The Politics of Indigeneity, New York: Routledge

Lissak, M. (1976). Military Roles in Modernization: Civil-Military Relations in Thailand and Burma, Beverly Hills: Sage Publications

Lomsky-Feder, Edna. (2001). "The Meaning of War Through Veterans' Eyes: A Phenomenological Analysis of Life Stories", in Maman, D., Ben-Ari, E. and Rosenhek, Z. (eds.), Military, State, and Society in Israel: Theoretical & Comparative Perspectives, New Brunswick, New Jersey: Transaction Publishers, pp. 269-294

ديختر، ش. (٢٠١٤). ما وراء النوايا الطيبة: مقترح لحياة مشتركة بين اليهود والعرب في إسرائيل، تل أبيب: هكيوتس همؤوحد.

هوروفيتس، د. ليسك، م. (١٩٩٠). ضائقات في يوتوبيا، تل أبيب: عام عوفيد.

بونا، ي. (١٩٩٨). «دولة جميع مواطنيها، دولة قومية أم ديمقراطية متعدد الثقافات؟ إسرائيل وحدود الديمقراطية الليبرالية»، ألبايم، ١٦، ص ٢٣٨ – ٢٦٣.

ينيف، أ. (١٩٩٤). سياسة واستراتيجية في إسرائيل، تل أبيب: سفريات بوعاليم.

يفتخيل، أ. (٢٠٠٠). «إثنوقراطية، جغرافية، وديمقراطية: ملاحظات على سياسة تهودي البلاد»، ألبايم، ١٩، ص ٧٨ – ١٠٥.

لبل، أ. (٢٠٠٥). «صدام أم ارتباط متبادل؟ علاقات الأمن والإعلام في الحرب وفي الأيام العادية: إطار نظري» في لبل، أ. (محرر)، أمن وإعلام: ديناميكية العلاقات، بئر السبع: منشورات جامعة بن غوريون في النقب، ص ١٣ – ٤٧.

لايم – فيلزيغ، ش. (١٩٩٢). احتجاج جماهيري في إسرائيل ١٩٤٩ – ١٩٩٢، رمات غان: جامعة بار إيلان.

موشيف، ي. (محررة رئيسية) (٢٠٠٢). الجيش الإسرائيلي والإعلام في أوقات الحروب، القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية.

مخائيل، ك. (٢٠٠٨). «حين يطأطي المسؤول ذو الصلاحية رأسه أمام مصدر المعرفة؟» في شيفر، ج. براك، أ. أورن، ع. (محررون)، جيش لديه دولة؟ نظرة مجددة على علاقات المجالين الأمني والمدني في إسرائيل، القدس: منشورات كرم، ص ١٢١ – ١٤٦.

بيلد، ي. (١٩٩٣). «أغراب في اليوتوبيا: المكانة المدنية للفلسطينيين في إسرائيل»، تيئوريا وبيكورت، رقم ٢، ص ٢١ – ٣٥.

فريدمان، م. (١٩٧٨). رأسمالية وحرية، القدس: آدم.

تسور، ن. (٢٠٠٨). «من يخاف مصطلحات الأمن؟» في شيفر، ج. براك، أ. أورن، ع. (محررون)، جيش لديه دولة؟ نظرة مجددة على علاقات المجالين الأمني والمدني في إسرائيل، القدس: منشورات كرم، ص ٩٢ – ١٢٠.

تسفايا، أ. (٢٠٠٨). «منفصلان، حقاً؟ الجيش والمجتمع في مرآة إيديولوجيات وممارسات حيزية»، في شيفر، ج. براك، أ. أورن، ع. (محررون)، جيش لديه دولة؟ نظرة مجددة على علاقات المجالين الأمني والمدني في إسرائيل، القدس: منشورات كرم، ص ٤٥ – ٦٦.

كريمليغ، ب. (٢٠٠١). «البنية الاجتماعية لمصطلح «الأمن القومي» الإسرائيلي»، ثقافة وديمقراطية، المجلد ٤-٥، ص ٢٦٧ – ٣٠١.

رايتير، ي. وآخرون (٢٠١١). نحو مواطنة إسرائيلية محتوية: إطار نظري جديد لعلاقات اليهود – العرب في إسرائيل، القدس: معهد القدس للدراسات الإسرائيلية.

رام، أ. (١٩٩٩). «بين السلاح والاقتصاد: إسرائيل في العصر العولمي»، سوسولوجيا إسرائيلية، ب (١)، ص ٩٩ – ١٤٥.

شيفو، ر. (٢٠٠٨). «اقتصاد سليم في ظل حالة طوارئ: خطة الاستقرار الاقتصادي ١٩٨٥ كنقطة فارقة في السياسة الاقتصادية الاجتماعية في إسرائيل»، مَفْنِيه، المجلد ٥٦-٥٧، ص ٢٤ – ٢٨.

شليف، م. (١٩٩٣). «عمال، دولة وأزمة: الاقتصاد السياسي في إسرائيل»، في رام، أ. (محرر)، المجتمع الإسرائيلي: جوانب نقدية، تل أبيب: منشورات بريروت، ص ١٤٨ – ١٧١.

شنهاف، ي. (٢٠٠٤). اليهود – العرب: قومية، دين وإثنية، تل أبيب: عام عوفيد.

.University Press

Shafir, G. and Peled, Y. (2002). *Being Israeli, The Dynamics of Multiple Citizenship*, Cambridge: Cambridge University Press

Sheffer, G. and Barak O. (2013). *Israel's Security Networks: A Theoretical and Comparative Perspective*, Cambridge: Cambridge University Press

Silverstone, R. and Georgiou, M. (2005). "Editorial Introduction: Media and Minorities in Multicultural Europe", *Journal of Ethnic and Migration Studies*, Vol. 31, No. 3 pp. 433-441

Smootha, S. (1990). "Minority Status in an Ethnic Democracy: The Status of the Arab Minority in Israel", *Ethnic and Racial Studies*, Vol. 13, pp. 389-413

Luckham, R. (2003). "Democratic Strategies for Security in Transition and Conflict", In *Governing Insecurity*, Cawthra, G. and Luckham, R. (eds.), London: Zed, pp. 3-28

Moskos, C. (2000). "Towards a Postmodern Military: The United States as a Paradigm", in Moskos, C., Williams, J. A. and Segal, D. (eds.), *The Postmodern Military*, New York: Oxford University Press, pp. 14-31

Peri, Y. (2006). *Generals in the Cabinet Room*, Washington: United States Institute of Peace Press

Schiff, Rebecca (2009). *The Military and Domestic Politics: A Concordance Theory of Civil-Military Relations*, New York: Routledge

Schiller, H. I. (1989). *Culture, Inc.: The Corporate Takeover of Public Expression*, New York: Oxford